E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

Distr.
LIMITED

E/CN.4/Sub.2/1999/L.22
16 August 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ٤(أ) من جدول الأعمال

إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: النظام الاقتصادي الدولي وتعزيز حقوق الإنسان

السيد إيدي، السيد فان غوشيانغ، السيد فيكس – زاموديو، السيد دياس – أوريبي، السـيد غونيسيكيري، السيد خليـل، السـيدة موتوك، السـيد أولوكا – أونيانغو، السيد بارك: مشروع قرار

١٩٩٩/... تحرير التجارة

إن اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان،

إذ تؤكد من جديد أنه يحق لكل فرد، كما ورد في المادة ٢٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن يتمتع بنظام اجتماعي واقتصادي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات المبينة في هذا الإعلان إعمالاً تاماً،

وإذ تؤكد أن الإعمال التدريجي للحقوق الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافية يمثل التزاماً على الدول الأطراف أن تفي به،

وإذ تشير إلى إعلان الحق في التنمية الذي يقر بأن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية ويجب عليها أن تتعاون مع بعضها البعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض هذه التنمية،

وإذ ترى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وصكوك حقوق الإنسان الرئيسية الأخرى تتضمن التزامات وأهدافاً تعد أساسية لعملية التنمية وللسياسية الاقتصادية،

وإذ تشير إلى أن إعلان وبرنامج عمل فيينا أكدا أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية يمثلان المسؤولية الأولى للحكومات وأن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية، وإلى أن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن أكدا أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية إذا لم تحترم كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ تشير إلى قراريها ١٨/١٩٩٨ و١٢/١٩٩٨ وتلاحظ قرار لجنة حقوق الإنسان ٥٩/١٩٩٩،

وإذ تلاحظ توقف المفاوضات المتعلقة بمشروع الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن الاستثمار في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولكنها تعلم بوجود مقترحات تدعو إلى إدماج أحكام شبيهة بأحكام الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن الاستثمار في اتفاقات منظمة التجارة العالمية المقبلة وفي استعراض مواد اتفاق صندوق النقد الدولي،

واقتناعا منها بضرورة إدماج مبادئ حقوق الإنسان بالكامل في عمليات صياغة السياسات الاقتصادية،

وإذ تعلم بالمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في سياتل، الولايات المتحدة الأمريكية، في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،

وإذ تؤكد على ضرورة إمعان النظر في آثار الجوانب الرئيسية لجدول الأعمال الحالي لمنظمة التجارة العالمية على حقوق الإنسان، بما في ذلك زيادة تحرير قطاعي الزراعة والخدمات، وخاصة إمكانية إدماج الخدمات الصحية والتعليمية، والتوسيع المقترح لنطاق جدول الأعمال في مجالات سياسة الاستثمار و/أو المنافسة، وتنفيذ الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة،

١- تطلب إلى كافة الحكومات والمحافل المعنية بالسياسة الاقتصادية أن تمتنع عن إدامة الفصل الحالي بين عملية صياغة السياسة الاقتصادية الدولية وقانون وسياسة حقوق الإنسان الدوليين، وتأخذ في الاعتبار التام الالتزامات والمبادئ الدولية في مجال حقوق الإنسان عند صياغة السياسة الاقتصادية الدولية؛

٢- تعلن أن العقوبات والشروط السلبية لا تمثل طرقاً مناسبة لتشجيع إدماج حقوق الإنسان في السياسات والممارسات الاقتصادية الدولية، ويجب بالأحرى تناول التزامات ومبادئ حقوق الإنسان بالكامل في عملية صياغة السياسة الاقتصادية الدولية؛

٣- تطلب إلى الحكومات والمحافل المعنية بالسياسة الاقتصادية الدولية بما في ذلك منظمة التجارة العالمية أن تجري بالتشاور مع الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، دراسات شاملة ومنتظمة بشأن حقوق الإنسان والآثار الاجتماعية لبرامج تحرير الاقتصاد وسياساته وقوانينه؛

٤- تدعو إلى إنجاز هذه الدراسات المتعلقة بأثر التحرير على حقوق الإنسان قبل البدء في مفاوضات أخرى بشأن تحرير الاقتصاد مثل المفاوضات المنظور فيها في منظمة التجارة العالمية؛

٥- تطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تكثف الجهود الرامية إلى إقامة حوار مع منظمة التجارة العالمية ودولها الأعضاء بشأن أبعاد تحرير التجارة والاستثمار المتصلة بحقوق الإنسان، وتتخذ خطوات لضمان الإدماج التام للمبادئ والالتزامات المتصلة بحقوق الإنسان في المفاوضات المقبلة في منظمة التجارة العالمية؛

٦- تطلب من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يضمِّن برنامج عمله تركيزا خاصا على طرق ووسائل إدماج مبادئ حقوق الإنسان في عملية صياغة السياسة التجارية الدولية، خاصة في سياق التحضير للدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن "الاستراتيجيات الإنمائية في عالم آخذ في الترابط على نحو متزايد: تطبيق الدروس المستخلصة من الماضي لجعل العولمة أداة فعالة لتنمية كافة البلدان وكافة الشعوب"؛

٧- تشجع منظمات المجتمع المدني على أن تقوم مع حكوماتها بالتعريف بالحاجة إلى عمليات سياسة اقتصادية لتدمج وتُحترم بصورة تامة الالتزامات القائمة في مجال حقوق الإنسان، وعلى الاستمرار في رصد آثار السياسة الاقتصادية التي لا تراعي هذه الالتزامات والتعريف بهذه الآثار.

- - - - -